مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/4

مجلـــس السلام الأمريكـــي

مجلس سلام أم استسلام؟

د. خالد هاشم

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مجلس السلام الأمريكي: مجلس سلام أم استسلام؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. خالد هاشم / جامعة الأنبار / كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

خلال كل مرحلة اضطراب دولي تظهر مبادرات ومشاريع كبرى تحمل عناوين وشعارات جذابة: السلام، الاستقرار، إنهاء الحروب. لكن التاريخ يعلمنا دائماً أن الأسماء لا تعكس بالضرورة الجوهر. مشروع دونالد ترامب لتأسيس ما يسمى «مجلس السلام» جاء في لحظة دولية وإقليمية بالغة الصعوبة والتعقيد والحساسية، خصوصاً في ظل حرب غزة وتآكل شرعية النظام الدولي. وهو ما يستدعي منا الوقوف أمام السؤال الملح التالي: هل نحن أمام مجلس سلام حقيقي أم صيغة جديدة لفرض الاستسلام السياسي تحت غطاء دبلوماسي؟

أولاً: السياق الذي وُلد من خلاله المجلس

لم يأتِ مجلس السلام من فراغ، بل جاء في سياق يتسم بـ:

- عجز شبه كامل لمجلس الأمن الدولي عن فرض وقف دائم للصراعات والحروب.
- فقدان كبير للثقة بدور الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية.
- غلبة موازين القوة لصالح أطراف بعينها في النزاعات، ولا سيما في الشرق الأوسط.

في ظل هذا المناخ العالمي السائد، تتحول مبادرات «السلام» أحياناً إلى أدوات لإدارة الصراعات لا لحلّها، أو لإعادة ترتيب نتائجها بما يخدم الطرف الأقوى، وتصبح مبادرات أحادية أو شبه أحادية تسعى إلى ملء الفراغ المؤسسي.

غير أن خطورة هذا التحول تكمن في أن الفراغ لا يُملأ بالحياد، بل بمنطق القوة والنفوذ. وهنا يصبح السياق عاملاً حاسماً؛ فالمجلس لا يولد في زمن استقرار يبحث عن تنظيم السلام، بل في زمن وسياق اختلال يسعى إلى إدارة الفوضى وتوجيه نتائجها بما يخدم مصلحة الطرف الأقوى. وعليه، فإن ولادة مجلس السلام في هذه الظروف لا تعكس إرادة دولية جامعة لصناعة السلام، بقدر ما تعكس محاولة لإعادة هندسة النظام الدولي والإقليمي من خلال أدوات مرنة، خارج القيود القانونية للأمم المتحدة، وبما يسمح بتوجيه مسارات التسوية وفق مصالح القوى المبادِرة، لا وفق متطلبات العدالة أو القانون الدولي.

ثانياً: هيكلية مجلس السلام

من حيث التصميم، يقوم مجلس السلام المقترح على ثلاثة محاور رئيسية مثيرة للجدل:

- القيادة الشخصية لدونالد ترامب: لا تنطلق فكرة المجلس من مؤسسة أو جهة دولية محايدة، بل من شخصية سياسية تُوصَف، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ومن قبل أطراف تنتمي إلى الخط المغاير للولايات المتحدة، بأنها ذات تاريخ انحيازي واضح في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وهو ما يضرب مبدأ الوساطة المتوازنة في الصميم.
- عضوية مدفوعة الثمن المالي: ربط الرئيس دونالد ترامب العضوية الدائمة في المجلس بمبالغ ضخمة (مليار دولار)

لـكل دولـة راغبـة بالانضمـام إلى المجلـس، مـا يعـني عمليـاً تحويـل السـلام إلى سـلعة سياسـية، بحيـث يصبـح الحـق فـي القـرار امتيـازاً ماليـاً لا التزامـاً أخلاقيـاً أو قانونيـاً.

- ضرب مؤسسـة الأمـم المتحـدة بالصميـم: قيـام مجلس السـلام عمليـا يعـني ضرب هيئـة الأمـم المتحـدة وتعطيلهـا، لأن أنشـاء هيئـة موازيـة للأمـم المتحـدة فـي قضايـا السـلم والأمـن الدوليـين يفتـح البـاب أمـام تفكيـك النظـام الـدولي القائـم واسـتبداله بترتيبـات مرنـة تخضـع لموازيـن القـوى لا للقانـون الـدولي.

يُظهـر تصميـم مجلـس السـلام أن بنيتـه لا تقـوم عـلى الحيـاد المؤسـسي بقـدر مـا تقـوم عـلى إعـادة إنتـاج منطـق القـوة والهيمنـة فـي قالـب دبلومـاسي واسـم جـذاب جديـد. فتركـيز القيـادة والقـرار والتمويـل في يـد فاعلـين محددين يحـوّل المجلس مـن أداة تسـوية إلى أداة نفـوذ. وبـدلاً مـن أن يكـون إطـاراً لصناعـة السـلام، يغـدو منصـة لتنظيـم مخرجـات القـوة وشرعنتهـا دوليـاً.

ثالثاً: منطق «السلام المفروض»

في التجارب التاريخية، السلام الحقيقي يقوم على:

- تـوازن نسـبي فـي القـوى التفاوضيـة: أي أن تمتلـك الأطـراف المتنازعـة قـدراً مقبـولاً مـن القـدرة السياسـية والعسـكرية والدبلوماسـية، يمنـع أحدهـا مـن فـرض شروطـه منفـرداً. فغيـاب هـذا التـوازن يحـوّل المفاوضـات إلى عمليـة إمـلاء

مقنّعة، حيث يصبح الطرف الأضعف مضطراً لقبول الحد الأدنى الممكن، لا بما يحقق مصالحه أو حقوقه المشروعة.

- اعتراف متبادل بالحقوق: ويعني ذلك أن السلام لا يقوم فقط على وقف العنف، بل على إقرار قانوني وسياسي بحقوق كل طرف في الأرض والسيادة والأمن والتمثيل السياسي. فالتجاهل المتعمد لحقوق أحد الأطراف لا يؤسس لسلام دائم، بل يزرع في بنية الاتفاق بذور الصراع المستقبلي.
- ضمانات قانونية دولية: فالسلام المستدام يحتاج إلى مرجعية قانونية تحميه من تقلبات السياسة وموازين القوى، من خلال قرارات دولية ملزمة وآليات رقابة وتنفيذ. وغياب هذه الضمانات يحوّل الاتفاقات إلى تفاهمات هشة، قابلة للانهيار مع أول تغير في البيئة الإقليمية أو الدولية.

أما حين يأتي «السلام» في ظل:

- هزيمة طرف: حيث يدخل الطرف المهزوم العملية التفاوضية من موقع الضعف والانكسار، فيسعى أساساً إلى تقليل الخسائر لا إلى تحقيق تسوية عادلة. وفي هذه الحالة، يتحول السلام إلى امتداد سياسي للهزيمة العسكرية، لا إلى تسوية متوازنة بين خصمين متكافئين.
- اختلال موازين القوى: إذ تُفرض شروط التسوية وفق حسابات القوة، لا وفق مبادئ العدالة أو القانون الدولي،

فتُمنح الامتيازات للطرف الأقوى، بينما تُختزل مطالب الطرف الأضعف إلى حدود ما يسمح به المنتصر. وهنا يغدو السلام أداة لإدامة التفوق، لا لإنهاء الصراع.

- غياب تمثيل حقيقي للضحايا: فحين تُقصى الشعوب المتضررة أو ممثلوها الفعليون من طاولة التفاوض، تصبح الاتفاقات نخبوية الشكل، مفصولة عن الواقع الاجتماعي والسياسي للنزاع. وغياب صوت الضحايا يحرم التسوية من بعدها الأخلاقي والإنساني، ويضعف قبولها الشعبي واستدامتها.

فهو لا يكون سلاماً، بل تقنيناً لنتائج الحرب. أي أن الاتفاق لا يعالج جذور النزاع، بل يضفي شرعية سياسية وقانونية على الوقائع التي أفرزها العنف، فيحوّل الاحتلال أو السيطرة أو الترتيبات القسرية إلى "أمر واقع معترف به دولياً."

وهنا يقترب مجلس السلام من نموذج «سلام المنتصر»، لا من سلام العدالة. أي من سلام يُصاغ وفق مصالح الطرف الغالب، ويُقدّم باعتباره نهاية للصراع، بينما هو في الحقيقة مرحلة انتقالية تؤجل الانفجار المقبل وتعيد إنتاج التوتر في صورة أكثر تعقيداً.

رابعاً: غزة نقطة اختبار

اختيار غزة كنقطة انطلاق للمجلس السياسي ليس اختياراً سياسياً فقط، وإنما يحمل دلالات متعددة:

- طرف ضعيف ومحاصر: تدخل غزة المسار التفاوضي وهي في وضع شديد الضعف والهشاشة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، نتيجة الحصار الطويل والتقييد في الحركة. وفي هكذا ظروف، يصبح هامش المناورة السياسية محدوداً، ويدفع الطرف الأضعف إلى القبول بأي ترتيبات جديدة لا تعبر عن إرادته الحرة بقدر ما تعكس حاجته إلى فك الحصار ووقف المعاناة.
- دمار واسع: حجم الدمار البشري والعمراني يخلق حالة استعجال قصوى لإعادة البناء والإعمار، وهو ما يعني تحويل المساعدات وعملية الإعمار إلى أدوات ضغط سياسي. ما يعني أن عملية الإعمار قد لا تغدو مساراً أو عملاً إنسانياً خالصاً، بل وسيلة لإعادة تشكيل الواقع السياسي والأمني وفق شروط الراعي للتسوية.

في هكذا سياقات، يصبح «السلام» أقرب إلى إدارة مرحلة ما بعد الهزيمة، وليس مساراً سياسياً متكاملاً، بسبب مجموعة من العوامل:

- إعادة إعمار مشروطة: تُربط المساعدات بقبول ترتيبات أمنية وسياسية محددة، ما يحول الإعمار من حق سياسي إلى أداة

ضبط سياسي، ويقيّد استقلال القرار المحلي على المدى الطويل.

- ترتيبات أمنية غير متكافئة: تُفرض أنظمة رقابة وضبط على الطرف الأضعف بذريعة منع تجدد «العنف»، في حين يحتفظ الطرف الأقوى بحرية المناورة والحركة والتفوق العسكري، مما يخلق ما يُسمّى بـ «السلام الأمني» أحادي الاتجاه، ويكرّس اختلال موازين القوة بدلاً من معالجتها.

الأمر الذي يعني التركيز على التهدئة والإعمار وإدارة شؤون الحياة اليومية، مقابل تهميش القضايا الجوهرية للصراع، وهي: السيادة، الدولة، القدس، اللاجئون، وغيرها. وهو ما يعني إعادة إنتاج نموذج قديم مستهلك: سلام بلا سيادة، وتهدئة بلا حل جذري، أي ترتيبات مؤقتة تخفف حدة العنف دون أن تعالج جذوره.

خامساً: الأبعاد الجيوسياسية للمبادرة

من زاوية جيوبولتيكية، يمكن قراءة المجلس باعتباره:

- أداة لتعزيز النفوذ الأمريكي خارج إطار الأمم المتحدة: إذ يعكس المقترح توجهاً واضحاً نحو إنشاء آلية بديلة للآليات التقليدية للشرعية الدولية، تتيح للولايات المتحدة ممارسة دور قيادي مباشر في إدارة النزاعات بعيداً عن القيود الإجرائية والسياسية التي تفرضها بنية مجلس الأمن وتوازناته المعقدة. وبهذا المعنى، لا يمثل المجلس مجرد ابتكار مؤسسي، بل تعبيراً عن سعي لإعادة مركزية الدور

الأمريكي في صناعة التسويات الإقليمية، وفق منطق النفوذ لا وفق منطق الحوكمة الدولية التشاركية.

- محاولة لإعادة صياغة إدارة الأزمات بعيداً عن التعددية الدولية: يقوم منطق المجلس على تجاوز الإطار متعدد الأطراف لصالح ترتيبات انتقائية تقودها مجموعة محدودة من الدول والفاعلين المؤثرين. ويعكس هذا التحول انتقالاً من نموذج الحوكمة الجماعية إلى نموذج «إدارة الأزمات عبر التكتلات»، بما يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الدولية القائمة، وتكريس نمط من إدارة الصراعات تحكمه اعتبارات القوة والاصطفاف السياسي أكثر مما تحكمه قواعد القانون الدولي والتوافق المؤسسي.
- وسيلة لربط إعادة الإعمار بالولاء السياسي: تُوظف مشاريع الإعمار والتمويل كآليات لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للإقليم، بحيث يُعاد توزيع الموارد وفق معايير الانسجام مع الرؤية السياسية للمجلس والجهات الراعية له. وفي هذا السياق، يتحول الإعمار من أداة للتعافي والاستقرار إلى أداة ضبط جيوسياسي، تُستخدم لإعادة إنتاج علاقات التبعية وترتيبات النفوذ، وربط المسارات التنموية بالاصطفافات السياسية والأمنية.

بمعنى آخر، مجلس السلام لا يتأسس كإطار حيادي لصناعة السلام بقدر ما يتشكل كمنصة لإدارة النفوذ وإعادة هندسة التوازنات الإقليمية والدولية. فوظيفته الأساسية، وفق هذا المنظور،

لا تكمن في إنهاء النزاعات بقدر ما تكمن في تنظيم مخرجاتها وإعادة توجيه مساراتها بما يخدم إعادة توزيع الأدوار ومواقع القوة في النظام الدولي الآخذ في التشكل.

خاتمة: رؤية تحليلية مستقبلية

تذهب بنا مبادرة «مجلس السلام» إلى تحول عميق في طبيعة صناعة السلام الدولي، إذ لن يعد الفضاء الدولي محكوماً بالمؤسسات متعددة الأطراف فقط، بل أصبح ساحة تجريبية للآليات البديلة التي تمزج بين النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية. وقد يشهد المستقبل القريب للنظام الدولي تزايداً لمثل هذه المبادرات، وهو ما سيضعف أكثر فأكثر قدرة الأمم المتحدة على فرض قيود فعالة، ويؤدي إلى نشوء شبكات من الهيئات التنافسية ذات الأهداف الجزئية، يسعى كل منها إلى تعظيم تأثيره ونفوذه الإقليمي والدولي.

أضف إلى ذلك، سيشهد العالم في ذات الصدد فتح الباب أمام ابتكارات غير تقليدية في إدارة الصراعات، حيث يمكن للجهات الدولية الفاعلة استحداث ترتيبات مؤقتة تتيح إعادة بناء الواقع السياسي والاقتصادي بسرعة، لكنها غالباً ما ستفتقر إلى الاستدامة القانونية والسياسية المطلوبة. وبالتالي، يذهب بنا السيناريو المستقبلي إلى أن النزاعات الكبرى لن تختفي، بل قد تتغير أشكالها، مع ظهور سلامات هشة وجزئية تُدار وفق منطق القوة والموارد أكثر من القانون الدولي والعدالة.

في ضوء ما سبق، سيصبح اختبار مبادرات مثل مجلس السلام مقياساً حاسماً لقدرة النظام الدولي على التحول نحو توازن بين النفوذ والشرعية، ويطرح تحديات جديدة: كيف يمكن تحقيق سلام مستدام في عالم تتقاطع فيه مصالح الدول الكبرى مع هشاشة المؤسسات العالمية؟ وهل سيظل النموذج التقليدي للأمم المتحدة محورياً، أم أن مستقبل السلام سيُصاغ من خلال منصات مبتكرة ولكن غير متكافئة، تتنافس على النفوذ أكثر من العدالة؟

في النهاية، الطريق إلى المستقبل الآمن لا يمر عبر مبادرات ومشاريع فردية أو مؤسساتية مشكوك في نواياها، بل عبر نظام دولي أكثر توازناً، قائم على الشفافية والمساءلة، حيث لا يهيمن طرف على السلام باسم القوة أو المال. فالمفتاح ليس مجرد إدارة الأزمات، بل إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية بطريقة تحافظ على الحقوق، وتحد من التجارب الأحادية التي قد تؤدي إلى فوضى مقنعة باسم الاستقرار.

المصادر:

1- ترامب يدعو نحو 60 دولة إلى «مجلس السلام» ويشترط مليار دولار لتمديد العضوية، الجزيرة نت، 18/1/2026: https://www.aljazeera.net

2- زعماء دوليون يبدون حذرا حيال مقترح ترامب بتشكيل «مجلس سلام» ومخاوف على وضع الأمم المتحدة، رويتر18, /يناير/2026: https://www.reuters.com/ar

3-Mariam Khan, Trump's Board of Peace faces headwinds from allies as mandate appears broader than Gaza, ABC News, January 20, 2026, At: https://abcnews.go.com .

4-David S. Cloud and Summer Said, Trump's $1 Billion-a-Seat Diplomacy Club Takes Aim at the U.N, The Wall Street Journal, Jan. 20, 2026, At: https://www.wsj.com .

5-Frank Lowenstein, The U.N. Must Help Consolidate Gaza Peace, Foreign Policy, NOVEMBER 3, 2025, At: https://foreignpolicy.com

6- .Donald Trump's peace plan is faltering in the chaos of Gaza, The Economist, Dec17th2025, At:https://www.economist.com.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org